

Distr.: General
3 January 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

منتدى التعاون الإنمائي

اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدِّم الأمين العام هذا التقرير وفقاً لقرارات الجمعية العامة 16/61 و 1/68 و 313/69 و 192/70 و 299/70 و 290/75 ألف و 258/76 لكي ينظر فيه منتدى التعاون الإنمائي. ويتضمن هذا التقرير تحليلاً للاتجاهات والتحديات الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ويسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز ملكية البلدان وقيادتها، والحد من التجزؤ، ومعالجة تخصيص الموارد، وتعزيز المواءمة مع احتياجات البلدان وأولوياتها، وتعزيز الفعالية. وترد فيه دعوة إلى تغيير الاتجاهات السائدة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما فيما يتعلق بحصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتدفق إلى البلدان النامية، وإلى إعادة تركيز التعاون الإنمائي على الجودة والأثر والفعالية، وإلى إصلاح هيكل التعاون الإنمائي على الصعيدين العالمي والقطري. ويتضمن التقرير توصيات لجعل التعاون الإنمائي الدولي ملائماً للغرض المنشود في السياق الراهن، لكي يُنظر فيها في منتدى التعاون الإنمائي لعام 2025 والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية⁽¹⁾.

* E/2025/1.

(1) أعدَّ هذا التقرير بالتشاور مع موظفين من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، ومكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا. وتحظى مساهماتهم ببالغ التقدير والامتنان.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280125 170125 25-00041 (A)



أولا - مقدمة

1 - منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام 2015، تضاعفت الطلبات على التعاون الإنمائي الدولي لمكافحة الفقر وعدم المساواة، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، والاستثمار في التنمية المستدامة الطويلة الأجل بسبب تأثير المخاطر النظامية المتزايدة، ولا سيما المخاطر المتعلقة بالمناخ والكوارث. والبلدان بعيدة عن المسار الصحيح فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تشير التوقعات الحالية إلى أن ما يقرب من 600 مليون شخص سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، أكثر من نصفهم من النساء. وتتراوح تقديرات الفجوات في تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية ما بين 2,5 تريليون دولار إلى 4 تريليون دولار سنوياً⁽²⁾.

2 - وفي الوقت نفسه، تحوّل تخصيص الدعم الرسمي، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، من التنمية الطويلة الأجل والبرامج القطرية إلى التخفيف من آثار المناخ والمساعدات الإنسانية والإنفاق داخل البلدان المانحة، مثل الإنفاق على اللاجئين، مما يعكس تغيير أولويات المانحين. كما أصبح مشهد التعاون الإنمائي أكثر تعقيداً، مع تزايد عدد الجهات الفاعلة والطرائق والأدوات. ومع أن هذا الانتشار يوفر فرصاً جديدة، فقد زاد أيضاً من التجزؤ والتحديات على مستوى التنسيق وتكاليف المعاملات بالنسبة إلى البلدان النامية.

3 - وتبرز هذه التحولات الحاجة على حد سواء إلى زيادة الموارد لتلبية الطلبات المتنامية وإلى تعزيز جودة التعاون الإنمائي الدولي بجميع أشكاله وأثره وفعاليتيه، ولا سيما مواءمته مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

4 - وتبرز الحاجة إلى المزيد من المنح والموارد بشروط ميسرة، لا سيما لأقل البلدان نمواً والبلدان الضعيفة الأخرى، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. كما أن الموارد الإضافية بشروط غير ميسرة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ضرورية أيضاً للمساعدة في تلبية الطلب الأوسع نطاقاً، في حين يساهم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تلبية الاحتياجات المتزايدة في البلدان النامية، بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب.

5 - ويتضمن هذا التقرير تحليلاً للاتجاهات والتحديات الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي الدولي، يركز على الاحتياجات والأولويات المتغيرة للبلدان النامية، والتحويلات في مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل الشركاء في التنمية، وتزايد التجزؤ والتعقيد في مشهد التعاون الإنمائي. ويبرز التقرير الحاجة إلى تعبئة أكبر للموارد بشروط ميسرة، واستخدام أفضل وأدلة أفضل على الأثر، وضرورة إصلاح هيكل التعاون الإنمائي.

6 - ويتيح المؤتمر الدولي الرابع المقبل لتمويل التنمية الذي سيعقد في إشبيلية، إسبانيا، في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، فرصة حاسمة لإعادة الالتزام والاتفاق على الخطوات اللازمة للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث الكم والنوع، ولتحديد الإصلاحات لجعل التعاون الإنمائي الدولي أكثر ملاءمة للغرض المنشود في سياق عالمي متزايد التعقيد. ويوفر منتدى التعاون الإنمائي

(2) United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (New York, 2024)

لعام 2025 الذي سيعقد في نيويورك يومي 12 و 13 آذار/مارس 2025 فرصة فريدة من نوعها للنهوض بهذه القضايا وقضايا أخرى قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. ويمكنه أن يفسح المجال لجميع الجهات الفاعلة، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، للنظر بشكل مشترك في الغرض (الأغراض) من التعاون الإنمائي الدولي اليوم كأساس لتنشيط العمل بشأن الالتزامات القائمة والاحتياجات الناشئة. كما أنه يوفر مجالاً للدفع قدماً بالمناقشات حول طرائق التنفيذ ومواءمة التعاون الإنمائي مع أولويات البلدان واحتياجاتها، وحول الشراكات والتنسيق بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي.

ثانياً - تزايد احتياجات البلدان النامية وتنوعها في مجال التعاون الإنمائي الدولي

7 - تواجه البلدان النامية احتياجات ومواطن ضعف وأولويات متنوعة ومتغيرة تتأثر على نحو متزايد بالتحديات العالمية. وتزيد الآثار المترتبة على الصدمات التي تشتت حدها ويتكرر حدوثها، مقترنة باستمرار و/أو تزايد الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي وحالات الطوارئ الإنسانية من سعة احتياجات الاستثمار في جميع أنحاء العالم النامي وتعمّقها. والعديد من هذه التحديات مترابطة ومتداخلة ومركبة في تأثيرها على البلدان النامية⁽³⁾.

8 - وتكشف كيفية تأثير هذه التحديات على فئات مختلفة من الدول النامية مدى تعقيد معالجة احتياجاتها وأولوياتها المتنوعة. ولا تزال أقل البلدان نمواً، على وجه الخصوص، تواجه تحديات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية تستند إلى أوجه ضعف هيكلية وقدرات بشرية ومؤسسية محدودة⁽⁴⁾. وتواجه البلدان النامية غير الساحلية النامية فجوات كبيرة في البنية التحتية والتنوع الاقتصادي والقدرات، حيث تفوق تكاليف التجارة والنقل فيها 1,4 مرة ما هي عليه لدى نظيراتها الساحلية⁽⁵⁾. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تهديدات وجودية بسبب تغير المناخ، في الوقت الذي تعاني فيه من مستويات الدين الخارجي التي يبلغ متوسطها 73 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتحتاج هذه البلدان إلى الحصول العاجل على التمويل بشروط ميسرة الذي يعزز آفاق التنمية المستدامة فيها، مع دعم القدرة على تحمل آثار تغير المناخ ومنع الانتكاسات الاجتماعية والاقتصادية خلال المراحل الانتقالية⁽⁶⁾.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023* (روما، 2023).

(4) انظر Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, "Improving Access to Finance for the Least Developed Countries" (2023).

(5) انظر Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Review of South-South Cooperation in the Implementation of the Vienna Programme of Action for Landlocked Developing Countries in the Decade 2014–2024* (New York, 2024).

(6) انظر Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Financing for Development of Small Island Developing States* (2022)، متاح عبر الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/4060309?v=pdf>.

9 - ويظل مسار التنمية في العديد من البلدان المتوسطة الدخل التي تضم 62 في المائة أو 434 مليون من فقراء العالم⁽⁷⁾ غير مستقر بسبب ترسخ أوجه عدم المساواة، وعدم تلبية احتياجات تمويل التنمية، ووجود فجوات قائمة في إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة. وعلى الرغم من أن البلدان المتوسطة الدخل قد تلقت مساعدة إنمائية رسمية بقيمة 111,4 بليون دولار في عام 2021 - أي ما يقرب من نصف الإجمالي العالمي - يظل هذا المبلغ منخفضاً مقارنة بالاحتياجات⁽⁸⁾. وتواجه البلدان المتوسطة الدخل تحدياً خاصاً عند "خروجها" من التمويل بشروط ميسرة في الوقت الذي لا تزال تواجه فيه مواطن ضعف مستمرة. وغالبا ما تفقد هذه البلدان إمكانية الحصول على الدعم في الوقت الذي تكافح فيه لتعزيز تعبئة الموارد والاستثمار على الصعيد المحلي. وقد دعت البلدان المتوسطة الدخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى النهوض باستجابة على نطاق المنظومة من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الخاصة بها واحتياجاتها المتنوعة.

10 - وتواجه البلدان التي تعاني من النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات استنفال الفقر وتراجع رأس المال البشري وعدم الاستقرار السياسي وضعف القدرات المؤسسية⁽⁹⁾. وستتطلب معالجة احتياجاتها والتحديات التي تواجهها تحسين التمويل بشروط ميسرة، وتعزيز التنسيق، وإقامة شراكات مبتكرة في مجال التنمية المستدامة.

11 - ومع ازدياد الاحتياجات في البلدان النامية واتساع نطاقها، أصبحت المؤشرات المركبة تكتسي أهمية متزايدة لتوجيه إمكانية وأهلية الحصول على الدعم الدولي، لا سيما التمويل بشروط ميسرة، بوصفها مكمّلات للمقاييس الطويلة الأمد القائمة على الدخل. ويمثل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية تقدماً كبيراً، حيث يقدم تقييماً لمواطن الضعف الهيكلية، بما في ذلك التعرض للمخاطر المناخية، بينما تؤخذ عوامل القدرة على الصمود في الاعتبار أيضاً من خلال الملامح الخاصة بكل بلد⁽¹⁰⁾. وتبين للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف الهيكلية المتعدد المؤشرات أن جزءاً كبيراً من البلدان الضعيفة يواجه مستويات مرتفعة من الضعف الهيكلية⁽¹¹⁾. والقرار الوارد في ميثاق المستقبل ببدء العمل على "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي" هو أيضاً خطوة في الاتجاه الصحيح للإحاطة بمواطن ضعف البلدان النامية واحتياجاتها.

12 - وتبنى المجتمع الإنمائي أيضاً نهجاً أكثر دينامية وتكاملاً للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات البلدان ومواطن ضعفها. ويقدم الإطار العالمي لتقييم المخاطر أدوات النمذجة التي تساعد على فهم أفضل لاحتياجات التمويل للبلدان المعرضة للصدمات الخارجية، بما في ذلك الكوارث المناخية والجوائح وتقلب

(7) انظر www.worldbank.org/en/country/mic/overview

(8) انظر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, policy brief No. 155, "Accelerating middle-income countries' progress towards sustainable development" (29 November 2023).

(9) انظر World Bank, "Empowering fragile States: IDA's strategic role in conflict-affected areas and vulnerable countries" (October 2024) <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/4d9f3d42dedc0bb5eb452fbf887ec0c5-0410012024/related/Empowering-Fragile-States.pdf>

(10) انظر www.un.org/en/desa/why-multidimensional-vulnerability-index-mvi-matters

(11) Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2024* (انظر الحاشية 2).

الأوضاع الاقتصادية⁽¹²⁾. ويمكن للتمويل القائم على التنبؤات أن يعزز قدرات التمويل الطارئ والتنبؤي⁽¹³⁾،⁽¹⁴⁾. ويُنظر في نهج الفجوات الهيكلية إلى عملية التنمية على أنها سلسلة متصلة تطويرية يمكن فيها حل بعض المشاكل بمرور الوقت، بينما تظهر مشاكل أخرى أو تتفاقم⁽¹⁵⁾، مما يؤكد أهمية تكيف استراتيجيات التعاون وطرائقه وأدواته. وتجسد مبادرات مثل مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً⁽¹⁶⁾ كيف يمكن ترجمة هذه المقاربات الأكثر دقة لفهم الضعف إلى آليات دعم عملية.

13 - واعتمدت أطر التمويل الوطنية المتكاملة، التي طرحت لأول مرة في خطة عمل أديس أبابا، في العديد من البلدان النامية كقاعدة تثبيت لهذه الأدوات وغيرها من الأدوات التي يقدمها المجتمع الدولي. وتدعم هذه الأطر وضع سياسات أكثر استتارة بالمخاطر، ويمكن استخدامها لزيادة تعميم مراعاة أوجه الضعف المتعددة الأبعاد في خيارات سياسات التمويل، ولتحديد الأولويات الوطنية للدعم الدولي في ظل السياقات العالمية والوطنية المتغيرة.

14 - التوصيات السياسية:

- ضمان التعاون الإنمائي الأساسي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، لتلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان، استناداً إلى احتياجات البلدان وأولوياتها على النحو المبين في الخطط الوطنية وسياسات التعاون الإنمائي وآليات التنسيق.
- تعزيز تقييم الاحتياجات المتغيرة والمخاطر النظامية، مع دمج مقاييس الضعف المتعددة الأبعاد إلى جانب المقاييس التقليدية.
- أطر التخصيص التي تعكس بشكل أفضل مواطن الضعف والفجوات الهيكلية، لا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.
- طرائق وأدوات التعاون الإنمائي التي تتكيف مع السياقات الفريدة للبلدان النامية، وتتماشى مع أولوياتها واحتياجاتها مع تعزيز استخدام النظم القطرية وأطر النتائج.

(12) انظر www.preventionweb.net/understanding-disaster-risk/graf.

(13) انظر الأمم المتحدة، "الموجز السياسي 4 بشأن خطتنا المشتركة: إضفاء قيمة على الأشياء ذات الأهمية: إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي"، أيار/مايو 2023 (E/OSG/2023/4).

(14) انظر "Beyond GDP: how to count for people and planet"، Global Policy Watch، متاح عبر الرابط التالي: www.globalpolicywatch.org/futureofglobalgovernance/index/e-beyond-gdp/

(15) انظر ECLAC، *Development in Transition: Concept and Measurement Proposal for Renewed Cooperation in Latin America and the Caribbean* (Santiago, 2021)، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.cepal.org/en/publications/47167-development-transition-concept-and-measurement-proposal-renewed-cooperation-latin>

(16) انظر www.un.org/ldcportal/content/sustainable-graduation-support-facility

ثالثاً - الاتجاهات السائدة في التعاون الإنمائي الدولي وتنوع الجهات الفاعلة والآليات

15 - شهد مشهد التعاون الإنمائي الدولي تحولا كبيرا منذ عام 2000، اتسم بتزايد الطلب على التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى جانب الزيادة الكبيرة في عدد وتنوع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، مما زاد من التحديات في مجال التنسيق.

المساعدة الإنمائية الرسمية

16 - لم تفلح المساعدة الإنمائية الرسمية في مواكبة الاحتياجات المتنامية على الرغم من وصولها إلى مستوى قياسي بلغ 223,7 بليون دولار في عام 2023، بعد أن زادت أكثر من الضعف بالقيمة الحقيقية مقارنة ببداية الألفية الجديدة. وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية 0,37 في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، وهي نسبة أقل بكثير من النسبة المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة منذ نصف قرن وهي 0,7 في المائة. ولم يحقق هذه النسبة المستهدفة سوى خمسة أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - ألمانيا والدنمارك والسويد ولكسمبرغ والنرويج - أو تجاوزها في عام 2023⁽¹⁷⁾. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً أدنى من النسبة المستهدفة بما يتراوح بين 0,15 إلى 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، حيث شكلت نسبة 0,08 في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي في عام 2022، بانخفاض عن متوسط 0,09 في المائة بين عامي 2012 و 2021⁽¹⁸⁾. كما لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية منخفضة، حيث تبلغ نسبتها 2 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، وقد زادت بنسبة 0,7 في المائة فقط منذ عام 2015 على الرغم من تزايد مواطن الضعف. وتبرز الحاجة إلى تجديد الزخم نحو الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث الكم والنوع، بما في ذلك الزيادات المحددة زمنياً في المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث تبلغ نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو ونسبة 0,2 في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.

17 - وكان هناك أيضاً تحول كبير في أنماط تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، مما يعكس تغير الأولويات العالمية والتحديات الناشئة. وقد وجهت الموارد على نحو متزايد نحو التمويل المناخي، والمنافع العامة العالمية الأخرى، والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك تكاليف اللاجئين في البلدان المانحة، وبعيداً عن نتائج التنمية المستدامة طويلة الأجل. وارتفعت نسبة المساعدات الثنائية للمناخ العالمي من 37 في المائة في الفترة 2007-2011 إلى 60 في المائة في الفترة 2017-2021⁽¹⁹⁾. وارتفعت حصة تكاليف اللاجئين في البلدان المانحة والمساعدات الإنسانية من إجمالي صافي المساعدة

(17) انظر Data update to the 2024 Financing for Sustainable Development Report, following the 11 April release of 2023 ODA data https://financing.desa.un.org/sites/default/files/2024-04/FSDR_2024_ODA_Data_Update_April_2024_update.pdf، متاح عبر الرابط التالي:

(18) المساهمة الرسمية لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في هذا التقرير، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(19) انظر Kerry Elgar and others, "Development co-operation and the provision of global public goods", OECD Development Co-operation Working Papers, No. 111, (Paris, OECD Publishing, May 2023) ، متاح عبر الرابط التالي: <https://doi.org/10.1787/aff8c8ba9-en>.

الإئتمانية الرسمية من حوالي 9 في المائة في عام 2000 إلى 25 في المائة في عام 2022⁽²⁰⁾. وانخفضت المعونة القابلة للبرمجة قطريا - وهي الجزء من المعونة التي يمكن التنبؤ بها وتصل إلى البلدان النامية - إلى أقل من نصف إجمالي المساعدة الإئتمانية الرسمية⁽²¹⁾، مما يقلل فعليا من حجم المعونة التي تذهب إلى البلدان النامية بما يتماشى مع أولوياتها في مجال التنمية المستدامة.

18 - وتغيرت أيضا تركيبة المساعدة الإئتمانية الرسمية بقدر كبير، حيث انخفضت حصة المنح في المساعدة الإئتمانية الرسمية إلى 63 في المائة من إجمالي المساعدة الإئتمانية الرسمية في عام 2022 - وهي أدنى نسبة تسجل منذ عقدين - حيث حاولت الجهات المانحة زيادة ميزانياتها للمساعدة الإئتمانية الرسمية في مواجهة الضغوط الاقتصادية⁽²²⁾. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه يفرض تحديات شديدة على العديد من البلدان، لا سيما البلدان المثقلة بالديون.

19 - وفي ظل محدودية ميزانيات التعاون الإئتماني في البلدان المانحة، أدت هذه الاتجاهات إلى تحويل مخصصات المساعدة الإئتمانية الرسمية عن احتياجات البلدان وأولوياتها. فعلى سبيل المثال، انخفضت المساعدة الإئتمانية الرسمية المقدمّة إلى أقل البلدان نمواً منذ عام 2020. وتلقت أقل البلدان نمواً معونة أقل للفرد الواحد الذي يعيش في فقر مدقع مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا منذ عام 2013، مما يشير إلى انخفاض تركيز المساعدة الإئتمانية الرسمية على الفقر وأوجه عدم المساواة. وفي البلدان النامية غير الساحلية، انخفضت المساعدة الإئتمانية الرسمية لقطاع النقل والتخزين انخفاضاً مطرداً منذ عام 2009، على الرغم من التحديات اللوجستية والمتعلقة بالبنية التحتية الحادة التي تواجهها هذه البلدان. ولا يُنفق حالياً سوى 0,5 في المائة من المساعدة الإئتمانية الرسمية على الوقاية من الكوارث والتأهب لها، بينما يُخصّص ما يقرب من 11 في المائة من المساعدة الإئتمانية الرسمية للاستجابة لحالات الطوارئ وإعادة الإعمار - على الرغم من التوقعات بارتفاع عدد الكوارث بنسبة 40 في المائة في الفترة من عام 2015 إلى عام 2030 والاعتراف بأهمية الاستثمار في مجال الوقاية.

20 - التوصيات السياسية:

- زيادات محددة زمنياً نحو تحقيق النسب المستهدفة للمساعدة الإئتمانية الرسمية، بما في ذلك 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي ونسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى شراكة عالمية متجددة.
- زيادة التمويل من خلال المعونة القابلة للبرمجة قطريا مع تحديد أهداف واضحة لعكس اتجاه انخفاض الأموال التي تصل إلى البلدان النامية؛ وزيادة دعم الميزانية حيثما كان ذلك مناسباً لظروف البلد (انظر الفرع الخامس).

(20) انظر تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (2024) (A/79/285).

(21) انظر Elgar and others, "The role of development co-operation and the provision of global public goods" (OECD, 2023).

(22) UNCTAD, Global Crisis Response Group on Food, Energy and Finance, based on OECD figures (December 2023).

- زيادة تمويل البلدان الضعيفة بالمنح ودعم قدراتها، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- تقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل، نظراً للتحديات الخاصة بها واحتياجاتها المتنوعة.
- زيادة التركيز على دعم تنمية القدرات لتعبئة الموارد المحلية بهدف مساعدة البلدان على تقليل الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية في الأمد الطويل.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

- 21 - برز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كأحد العوامل المفضية إلى التحول في التعاون الإنمائي الدولي، بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، بهدف تعزيز التضامن والتنمية المشتركة في جميع أنحاء بلدان الجنوب. وعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تجارة واستثمار البلدان النامية في بلدان الجنوب ومع الاقتصاد العالمي. وتمثل التجارة فيما بين بلدان الجنوب الآن أكثر من نصف إجمالي حجم التجارة في الجنوب العالمي، مما يعكس دورها في تنويع الإنتاج ومواجهة التحديات على مستوى سلاسل القيمة.
- 22 - وبرز التعاون الثلاثي أيضاً كطريقة مؤثرة، حيث يعزز تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب مع الاستفادة من الشراكات بين الشمال والجنوب من خلال مزيج من التمويل من الشركاء في التنمية والخبرة الفنية المتعددة الأطراف والتنفيذ من قبل البلدان المستفيدة. ومع ذلك، لا تزال حصة التعاون الثلاثي متواضعة، حيث تمثل أقل من 0,1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تخصصها الجهات المانحة الرئيسية في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتبلغ 47 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽²³⁾.

التمويل المناخي

- 23 - لا يزال التمويل المناخي، بما في ذلك تمويل التكيف، رغم تزايد كحصته من المساعدة الإنمائية الرسمية، غير كافٍ إلى حد كبير من أجل التصدي بفعالية لحجم التحديات المناخية، لا سيما في أكثر البلدان ضعفاً. ولا تزال هناك شواغل قائمة بشأن كيفية ضمان تحقق سمة الإضافية في الدعم المقدم للتخفيف من آثار تغير المناخ ولمجالات أخرى هي بطبيعتها منافع عامة عالمية. واتفق على هدف جماعي جديد محدد كمياً بقيمة 300 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2035 في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في باكو في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ومع أن هذا المبلغ يفوق بثلاث مرات الرقم المستهدف السابق وقدره 100 بليون دولار، فالاحتياجات المقدره أكبر بكثير، حيث تبلغ 1,3 تريليون دولار سنوياً⁽²⁴⁾.

(23) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة (قاعدة البيانات)، <https://stats.oecd.org/index.aspx?DataSetCode=CRS1>

(24) انظر "Raising ambition and accelerating delivery of climate finance", third report of the Independent High-Level Expert Group on Climate Finance, 2024، متاح عبر الرابط التالي: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2024/11/Raising-ambition-and-accelerating-delivery-of-climate-change_Third-IHLEG-report.pdf

24 - ويمثل إنشاء صندوق الخسائر والأضرار في نهاية عام 2023 معلما تاريخيا، يعكس الاعتراف المتزايد بأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو، المسؤولة تاريخيا إلى حد كبير عن تغير المناخ، أن تقدم الدعم إلى البلدان النامية في التعامل مع الخسائر التي لا يمكن تعويضها والأضرار المكلفة الناجمة عن الكوارث المناخية. وتعهدت الحكومات في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في دبي في كانون الأول/ديسمبر 2023 بحوالي 700 مليون دولار للصندوق. وتبرز الحاجة إلى التزامات مالية أكبر بكثير من البلدان المتقدمة النمو.

المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية العامة

25 - على مدى العقدين الماضيين، شهد الإقراض الذي تقدمه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت قيمة المدفوعات السنوية من 30 بليون دولار في عام 2000 إلى 96 بليون دولار في عام 2022. ومع ذلك، فقد انخفضت نسبة التمويل بشروط ميسرة، من ذروة بلغت 35 في المائة من مجموع الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2004 إلى 13 في المائة في عام 2022. وعلى الرغم من أن العملية الحادية والعشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وفرت أكبر مبلغ تمويل في التاريخ، لا بد من تقديم مزيد من الدعم نظرا للاحتياجات المتنامية. ولقد أثر ارتفاع أسعار الفائدة سلبا على قدرة المؤسسة على حشد الموارد عن طريق الأسواق الرأسمالية، مما أدى إلى زيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة إلى أفقر البلدان إلى 3,22 دولار لكل دولار تحصل عليه من الجهات المانحة مقابل 2,96 دولار في عملية تجديد الموارد الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتخفف المنح بالقيمة الحقيقية من العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وسينخفض الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن يحصل عليه أي بلد من بليون دولار إلى 650 مليون دولار⁽²⁵⁾.

26 - وفي عام 2022، وضعت مجموعة العشرين في استعراضها المستقل لأطر كفاية رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مقترحات للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها وميزانياتها العمومية، كما دعت إليه خطة عمل أديس أبابا لعام 2015. وتنفذ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تدابير إصلاحية أو تنتظر في اتخاذ تدابير إصلاحية لزيادة الإقراض، الأمر الذي يمكن أن يحقق ما بين 300 إلى 400 بليون دولار من القدرات الإضافية على مدى العقد المقبل⁽²⁶⁾. وفي حين أعربت عدة بلدان أيضا عن اهتمامها بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لا تزال هناك تحديات سياسية ماثلة. وبالنظر إلى الاحتياجات التمويلية الكبيرة، من المعترف به على نحو متزايد أنه ستلزم زيادات إضافية في رأس المال للتغلب على تحديات التمويل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أكثر البلدان ضعفا.

27 - ويُنتظر بشكل متزايد إلى المصارف الإنمائية العامة الوطنية على أنها جزء أساسي من النظام المالي العالمي وأداة هامة لضمان تمويل احتياجات البلدان وأولوياتها في مجال التنمية المستدامة،

(25) *The Economist*, "The World Bank is struggling to serve all 78 poor countries" 12 December 2024 عبر الرابط التالي: www.economist.com/finance-and-economics/2024/12/12/the-world-bank-is-struggling-to-serve-all-78-poor-countries.

(26) انظر Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2024* (انظر الحاشية 2).

بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ومؤخراً، التصدي لتغير المناخ. وعادةً ما توفر المصارف الإنمائية العامة الوطنية تمويلاً أطول أجلاً من المصارف التجارية، مما يطيل الأفق الزمنية للمستثمرين ويجعل الأجل المالية أكثر توافقاً مع الاستدامة الاجتماعية والبيئية. كما تتزايد أهمية المصارف الإنمائية العامة الوطنية في مجال التعاون الإنمائي، حيث يشارك نحو 112 مصرفاً من المصارف الإنمائية العامة في التمويل الإنمائي الدولي⁽²⁷⁾. وشهد التنسيق والتشبيك بين المصارف الإنمائية العامة الوطنية وغيرها من المصارف الإنمائية العامة نمواً بشكل هائل منذ عام 2015، حيث شارك أكثر من 500 مصرف إنمائي عام في قمة التمويل المشترك التي عقدت في قرطاجنة، كولومبيا، في الفترة من 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2023. ويمكن لتوثيق التعاون على نطاق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وبين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية العامة أن يعزز نظام المصارف الإنمائية بأكمله ويحقق أثراً أعظم.

ظهور جهات فاعلة غير حكومية وشراكات جديدة

28 - اتسع أيضاً دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ولا سيما القطاع الخيري والمنظمات غير الحكومية، بشكل كبير منذ عام 2015. وحشدت الأعمال الخيرية الخاصة، وهي تشمل المعاملات التي بدأها القطاع الخاص أو القطاع غير الربحي لدعم التنمية، حوالي 9,6 بلايين دولار في شكل منح حتى عام 2020، حيث خصصت نسبة 56 في المائة منها لمبادرات الصحة العالمية ونسبة 10 في المائة لمبادرات المجتمع المدني⁽²⁸⁾.

زيادة التجزؤ والتعقيد

29 - مع أن توسع الجهات الفاعلة وقنوات التوصيل وكيانات التنفيذ قد أتاح للبلدان النامية في بعض الأحيان إمكانية أكبر للوصول إلى مصادر دعم متنوعة، فقد زاد أيضاً التحديات في مجال التنسيق ورفع تكاليف المعاملات وعقد الجهود المبذولة نحو ملكية البلدان. وارتفع مجموع عدد المنظمات والصناديق والبرامج التي تقدم التمويل الرسمي من 62 منظمة وصندوقاً وبرنامجاً في المتوسط في الفترة 2002-2006 إلى 112 منظمة وصندوقاً وبرنامجاً في الفترة 2017-2021، مما يعكس ظهور جهات فاعلة جديدة وإنشاء مؤسسات جديدة متعددة الأطراف. وفي المجموع، بدأ 350 كيانات جديدة (288 كيانات ثنائياً و 62 كيانات متعددة الأطراف) في تقديم التمويل الإنمائي خلال هذه الفترة⁽²⁹⁾. وفي مجال المناخ وحده، اعتباراً من عام 2022، كان هناك 82 صندوقاً نشطاً، تضم 62 صندوقاً متعدد الأطراف للمناخ، بالإضافة إلى الصناديق الثنائية والإقليمية والوطنية⁽³⁰⁾.

(27) انظر، Jiajun Xu and others, "Art in the doing: public development banks serving public policies", August 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://financeincommon.org/art-in-the-doing-public-development-banks-serving-public-policies>.

(28) انظر www.orfonline.org/expert-speak/philanthropy-as-development-finance-the-new-normal.

(29) انظر World Bank, "Financing the future: IDA's role in the evolving global aid architecture" (April 2024).

(30) انظر Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2024* (انظر الحاشية 2).

30 - وترافق انتشار الجهات الفاعلة مع انخفاض الحجم المالي للالتزامات الجهات المانحة والمشاريع. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2021، انخفض حجم منح المساعدة الإنمائية الرسمية إلى النصف بالقيمة الحقيقية، من 1,7 مليون دولار في المتوسط إلى 800 000 دولار. وأدى انتشار القنوات إلى تعقيد إدارة التعاون الإنمائي وتنسيقه، فترتبت على ذلك أعباء إضافية على البلدان النامية، لا سيما تلك التي تعاني أصلاً من ضعف القدرة على التنفيذ، مثل أقل البلدان نمواً، مما يرهق قدراتها المؤسسية ويزيد من تكاليف المعاملات⁽³¹⁾.

31 - وفي الوقت نفسه، ازداد حجم التعاون الإنمائي المخصص لقطاعات أو مواضيع محددة بقدر كبير. وأصبحت الصناديق الخمسة الكبرى - الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (تحالف غافي)، والصندوق الأخضر للمناخ، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ومرفق البيئة العالمية - تتجاوز مساهمات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بمبلغ 9,2 بلايين دولار⁽³²⁾.

32 - وبرزت المنظمات غير الحكومية الدولية بصفتها جهات مستفيدة رئيسية من المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الخيري على السواء، حيث تتلقى أكثر من 90 في المائة من الموارد المخصصة للمجتمع المدني من الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأعادت الحصة المحدودة من التمويل الذي يصل إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية الجهود المبذولة لضمان القيادة المحلية في تصميم المشاريع وتنفيذها، وهي عناصر حاسمة لربط التدخلات بالطلب والسياقات المحلية.

33 - ولمواجهة هذه التحديات، تقوم بعض الوكالات الثنائية بتغيير نماذج تمويلها. وبرزت نهج مبتكرة لتشجيع التعاون الإنمائي بقيادة محلية، مثل "الدعوة العكسية لتقديم مقترحات" التي تنفذها بشكل ريادي مؤسسة الحوكمة الزامبية⁽³³⁾. وجمعت هذه المبادرة بين الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي لتوضيح المطالب ذات الأولوية للمنظمات غير الحكومية الدولية مع المكاتب القطرية في زامبيا، مما أدى إلى تغيير الدينامية التقليدية لتقديم مقترحات⁽³⁴⁾. وفي إطار السعي لاتباع نهج تتسم بقدر أكبر من القيادة المحلية، يواجه الشركاء في التنمية خيارات بين تحقيق نتائج قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات العاجلة والتركيز على الأثر الطويل الأجل، وكذلك بين عمليات العناية الواجبة الصارمة لتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن واستخدام التعاون لابتكار نهج جديدة واختبارها.

34 - وفي المستقبل، تشمل الاعتبارات الرئيسية ما يلي: خفض تكاليف المعاملات من خلال تبسيط عمليات تقديم الطلبات وترشيدها، والتقييم المنتظم لمشهد الصناديق والنوافذ لتحديد فرص الدمج، لا سيما دمج صناديق المناخ، مع الحفاظ على فوائد مصادر التمويل المتنوعة، وتعزيز صوت البلدان النامية

(31) انظر World Bank, "Financing the future: IDA's role in the evolving global aid architecture" (2024).

(32) انظر Akihiko Nishio and Francisco G. Carneiro, "Balancing act: maximizing leveraging global aid for greater impact". World Bank Blogs, (21 December 2023) متاحة عبر الرابط التالي: <https://blogs.worldbank.org/en/voices/balancing-act-maximizing-leveraging-global-aid-greater-impact>

(33) مؤسسة الحوكمة الزامبية هي منصة تسهل تقديم المنح من الجهات المانحة وتوفر الدعم لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية في زامبيا.

(34) انظر www.zgf.org.zm/reverse-call-for-proposals

ومشاركتها. ويمكن للبلدان أيضا أن تهدف إلى إدارة التعاون الإنمائي المشتت بشكل أفضل من خلال منصات التنسيق التي تقودها البلدان.

35 - التوصيات السياسية:

- نُهج أكثر اتساقا وتبسيطا من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف في مجال الإجراءات والمتطلبات.
- تحقيق تكامل أكبر بين مختلف مبادرات التمويل وآلياته، مع الحفاظ على مهامها وقيمتها المتميزة.
- تعزيز أدوار المنظمات الإقليمية في تعزيز التعاون وتبادل المعارف بين البلدان التي تواجه تحديات مماثلة.
- ترسيخ ارتباطات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتعزيز التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف إنمائية عامة أخرى والشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني.
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة التفضيلية وترتيبات الاستثمار وفي الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

رابعاً - قياس الأحجام والأثر

36 - من شأن تحسين قياس تدفقات التعاون الإنمائي كما ونوعا أن يساعد في تنفيذ الالتزامات وبناء الثقة. ويمكن للحوار الشامل لجميع الأطراف بشأن تحسين قياس كل من التنمية والأثر المناخي أن يحسن جودة التعاون الإنمائي، ويدعم قرارات التخصيص التي تتماشى مع احتياجات البلدان وأولوياتها، ويساعد في تقييم أوجه التآزر والتداخل والمنافع المشتركة، والتباين والإضافية، بين التمويل الإنمائي والتمويل المناخي.

قياس التدفقات

37 - لقد بُذلت جهود متعددة لتحديث وتحسين قياس التدفقات الفردية للتعاون الإنمائي (بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب) والمؤشرات الأوسع نطاقا التي يمكن أن تساعد في تقديم صورة أشمل للمشهد العام.

38 - وفي عام 2012، شرعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عملية لتحديث قياس المساعدة الإنمائية الرسمية لكي تعكس بشكل أفضل الطريقة التي ترى بها مشهد التعاون الإنمائي المتغير ولزيادة الحوافز من أجل تعبئة الموارد. وشمل ذلك توضيح قواعد الأهلية للسلام والأمن (في عام 2016)، وتكاليف اللاجئين في البلدان المانحة (في عام 2017)، والأنشطة المتعلقة بالهجرة (في عام 2022)؛ وإدخال نظام معادلة المنح لقياس المساعدة الإنمائية الرسمية (في عام 2014)؛ والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعامل مع تخفيف عبء الديون، والذي أدخل سقفا يساوي القيمة الاسمية للقرض الأصلي لتخفيف عبء الديون في مطالبات المساعدة الإنمائية الرسمية (في عام 2020)؛ وفي الأونة الأخيرة، الاتفاق على أساليب منقحة للتعامل مع أدوات القطاع الخاص في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي أصبحت سارية في عام 2024.

39 - ومع ذلك، فإن بعض الممارسات الحالية للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تهدد بتقويض مصداقية المساعدة الإنمائية الرسمية كميّار للمساءلة وأثر التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة تكاليف اللاجئين في البلدان المانحة من 4,6 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2021 إلى أكثر من 14,4 في المائة في عام 2023، على الرغم من القواعد التي تحد من احتساب هذه التكاليف. وفي ظل نظام معادلة المنح لعام 2014، يمكن أن تؤدي معدلات الخصم المرتفعة إلى تضخيم الأرقام الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية، حتى بالنسبة إلى القروض شبه السوقية. وأثارت الطريقة التي يتم بها إدراج أدوات القطاع الخاص في قياس المساعدة الإنمائية الرسمية تساؤلات حول احتساب استثمارات القطاع الخاص بشروط غير ميسرة كمساعدة إنمائية رسمية.

40 - ويكشف قياس المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً عن وجود ثغرات هامة. وفي القياس المراعي للمنظور الجنساني، يقيد الافتقار إلى المساعدة الإنمائية الرسمية المصنفة حسب نوع الجنس مقرري السياسات بقدر كبير. ولا يخصص سوى نصف مشاريع البيانات الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من 0,05 في المائة للمبادرات المتصلة بالمنظور الجنساني. وأظهر استعراض شمل 74 بلداً أن ثلثي هذه البلدان تقريباً يشير إلى الإحصاءات الجنسانية في استراتيجياتها، ولكن أقل من ثلثها فقط يوفر تمويلًا مخصصًا لجمع هذه البيانات، مما يسلط الضوء على وجود انفصال كبير بين الأولويات المعلنة وتخصيص الموارد.

41 - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كان من الصعب وضع تعريف مشترك وتحديد الاتجاهات السائدة بسبب الاختلافات في النهج والطرائق والأدوات بين البلدان. وشكل وضع إطار مفاهيمي للأمم المتحدة لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب إنجازاً في قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما سمح بتحديد الأبعاد المالية وغير المالية كميًا على حد سواء. وهذا الإطار الذي وضعته مجموعة فرعية معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تابعة للفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يُستشهد به في المؤشر 17-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن الموارد المالية الإضافية التي حشدت للبلدان النامية من مصادر متعددة⁽³⁵⁾. وأطلق الأونكتاد، بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، مشروعاً لتنمية القدرات في عام 2023 لاختبار الإطار في ثمانية بلدان رائدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

42 - ويعكس المؤشر 17-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الجهود المبذولة لتحسين أطر قياس التدفقات المالية المختلفة من أجل التنمية ويستند إليها. ويتبع المؤشر منظور الجهات المستفيدة ويشمل المتحصلات الإجمالية للمنح الرسمية، والقروض الرسمية بشروط ميسرة وغير ميسرة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتمويل الخاص المعبأ على أساس تجريبي، والمنح الخاصة. ويتولى المنتدى الدولي المعني بمجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة الذي تستضيفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي أمانته والأونكتاد مسؤولية الرصد العالمي لهذا المؤشر. وتشمل مصادر البيانات قواعد البيانات الموجودة في المنتدى الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد.

(35) انظر Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2024* (انظر الحاشية 2).

43 - ويتطلب تحسين قياس التمويل العام الدولي الاعتراف بأن أغراض التمويل المختلفة تخدم أهدافا مختلفة وينبغي تقييمها على أساس مزاياها الخاصة. ويقترح هذا النهج النظر في ثلاث فئات عريضة، لكل منها أطر قياس محددة. فأولا، يتطلب التركيز الأساسي للمساعدة الإنمائية الرسمية على الحد من الفقر والنمو الاقتصادي مقاييس تتماشى مع النتائج الإنمائية الطويلة الأجل. وثانيا، يتطلب الدعم الإنساني والاستجابة للأزمات - بما في ذلك الجوائح والنزاعات والكوارث الطبيعية - أهدافا منفصلة لضمان تعبئة موارد يمكن التنبؤ بها لتلبية الاحتياجات الفورية. وثالثا، يستدعي تمويل المنافع العامة العالمية - بما في ذلك ما يتعلق بالمناخ - وجود أطر عمل متميزة يمكنها تقييم كل من أدوات التمويل العام وقدرتها على تعبئة التمويل الخاص.

44 - ويشمل الهدف الجديد للتمويل المناخي، المتمثل في حشد ما لا يقل عن 300 بليون دولار سنويا مصادر التمويل من القطاع العام والخاص على السواء. غير أن قياس التمويل المناخي من مصادر متنوعة يواجه تحديات تؤثر على تتبع الموارد وتخصيصها. وتشمل المشاكل الرئيسية عدم اتساق التعاريف وأساليب جمع البيانات، مما يزيد من ازدواجية الحساب بين التمويل الإنمائي والتمويل المناخي ويقوض القدرة على التحقق مما إذا كان التمويل المناخي "جديدا وإضافيا" (انظر قرار الجمعية العامة 195/79، الفقرة 10). وعلاوة على ذلك، فإن محدودية التقارير التي تقدمها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تخلف ثغرات في فهم مساهماتها في المبادرات المناخية. وتؤثر هذه التحديات في مجال القياس بالأخص على البلدان الضعيفة مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن تعزيز الاتساق والشفافية في كل من المساعدة الإنمائية الرسمية والإبلاغ عن التمويل المناخي، وتحسين قياس الأثر ووضع أهداف تكملية أن يدعم تعبئة الموارد بشكل أفضل في كل من جدول أعمال المناخ وخطة التنمية.

45 - التوصيات السياسية:

- وضع نهج تكملية لقياس مختلف أشكال التعاون الإنمائي تحترم أغراضها ومبادئها المتميزة.
- تعزيز جودة البيانات وإتاحتها ومعالجة الثغرات في قياس التعاون الإنمائي، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية المصنفة حسب نوع الجنس مع تقليل أعباء الإبلاغ غير الضرورية.
- تعزيز جمع البيانات للمؤشر 17-3-1 من مؤشرات التنمية المستدامة.

قياس الأثر

46 - أدت الدعوات المتزايدة بشأن التعاون الإنمائي الدولي إلى تكثيف الاهتمامات حول كيفية فهم وقياس أثر التعاون الإنمائي - لضمان القيمة مقابل المال ولتعزيز المساءلة والتعلم على حد سواء. كما أن تحسين القياس يمكن أن يساعد في تيسير تقديم التقارير إلى البرلمانات والشركاء بشأن أنشطة التعاون الإنمائي ونتائجها.

47 - ويكتسب قياس الأثر أهمية خاصة في سياق الطرائق الجديدة، مثل أدوات القطاع الخاص أو التمويل المختلط. ومن المرجح أن تؤدي الأهداف الكمية للتمويل المختلط، في غياب تقييم للأثر، إلى صفقات ذات أعلى نسب متوقعة من الرفع المالي - وغالبا ما تكون صفقات كبيرة في البلدان المتوسطة الدخل التي تقترب من الربحية حتى بدون "محفز" رسمي والتي لا يكون لها بالضرورة أعظم أثر إنمائي.

وقياس الأثر ليس بالأمر السهل، لا سيما وأن نتائج التنمية المستدامة طويلة الأجل بطبيعتها، وسيتعين القيام به بعناية حتى لا يضيف أعباء غير ضرورية على البلدان على مستوى الإبلاغ. ومن المحتمل أيضا أن يتطلب ذلك إحداث تغيير ثقافي في العديد من المؤسسات الشريكة في التنمية.

48 - وتوضح المبادرات الأخيرة التي اتخذتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الجهود الجارية لتحويل النهج المؤسسية من التركيز على أحجام التمويل إلى التركيز على الأثر الذي يحدثه التمويل. وتقوم العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الآن بالإبلاغ عن الأثر على مستوى المشروع من خلال التقييمات السابقة واللاحقة، وغالبا ما تكون البيانات مصنفة حسب نوع الجنس⁽³⁶⁾،⁽³⁷⁾. ومع ذلك، فقد أحرز معظم التقدم حتى الآن في تحديد وقياس الأثر المتعلق بالتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، حيث يلزم مزيد من العمل للنهوض بتعريف الأثر الإنمائي وقياسه، الذي يركز على إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ويستند إليه.

49 - وتبرز الحاجة أيضا إلى فهم أفضل للاختلافات وأوجه التشابه في القياس على صعيد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية الآخرين وفيما بينها، فضلا عن الجهود ذات الصلة التي يبذلها القطاع الخاص. وفي حين أنه يجوز استخدام مقاييس مختلفة لجهات فاعلة مختلفة وأغراض مختلفة وفي سياقات قطرية مختلفة، تبرز الحاجة إلى تعزيز فهم مشترك لماهية أثر التنمية والتعجيل بالجهود المبذولة نحو وضع مقاييس أساسية يمكن تطبيقها على مستوى الجهات الفاعلة والطرائق.

50 - التوصيات السياسية:

- وضع أطر لقياس الأثر للتعاون الإنمائي المالي وغير المالي على السواء، دون إضافة أعباء غير ضرورية على البلدان في مجال الإبلاغ.
- تحسين أطر قياس الأثر لضمان الإضافة في التمويل المناخي.

خامسا - طرائق التنفيذ

51 - مع تضخم عدد الجهات المقدمة للتعاون الإنمائي، حدثت أيضا تحولات في طريقة تنفيذ التعاون الإنمائي، الأمر الذي يؤثر على جودته وأثره وفعاليتها. والجدير بالذكر أن صرف المساعدات قد تجاوز بشكل متزايد حكومات البلدان النامية. وفي عام 2022، نفذت كيانات غير حكومية ما يقرب من أربعة من كل خمسة مشاريع⁽³⁸⁾. واكتسبت الطرائق التي تدعم الدور التحفيزي للتعاون الإنمائي (على سبيل المثال بشأن تحفيز رأس المال الخاص) اهتماما متزايدا، إلى جانب انتشار الصناديق الرأسية والمرافق، لا سيما في مجال المناخ. ومع ذلك، يتعين الحصول على مزيد من الأدلة على الظروف والسياقات التي تكون فيها الطرائق المختلفة أكثر فعالية وتساهم في تحقيق مختلف الأهداف والأولويات.

52 - ويحظى دعم الميزانية بالاعتراف على نطاق واسع باعتباره طريقة يمكن أن تدعم تعزيز النظم والمؤسسات الأساسية وبناء القدرة على الصمود وامتلاك العناصر الوطنية زمام الأمور في البلدان النامية،

(36) انظر www.newprivatemarkets.com/in-brief-world-bank-reforms-impact-measurement-framework.

(37) انظر www.cgdev.org/media/mdb-reform-tracker.

(38) انظر World Bank. "Financing the future: IDA's role in the evolving global aid architecture" (April, 2024).

مقارنة بالتدخلات حسب نوع المشاريع والمساهمات المخصصة للصناديق والمرافق. ويمكن أن تؤدي زيادة حصة التدفقات المقدمّة إلى البلدان الشريكة في شكل مساهمات غير مخصّصة في الميزانية الحكومية إلى زيادة القدرات الأساسية والنظم والمؤسسات، الأمر الذي يمكن الحكومات من تحمل المسؤولية على نحو أكمل في عمليات تحديد الأولويات والتخطيط. وعادة ما يؤدي هذا النهج إلى انخفاض التكاليف الإدارية مقارنة بالتمويل القائم على المشاريع مع تعزيز ملكية البلدان والقدرة المؤسسية.

53 - ومع ذلك، فقد ظل دعم الميزانية راکدا منذ عام 2015. وتشير البيانات الصادرة مؤخرا إلى أن دعم الميزانية العامة لم يشكل سوى نسبة 3,35 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022. ويمكن أن يؤدي الإبلاغ بصورة أكثر اتساقا عن دعم الميزانية إلى زيادة دعم تقييمات أثر التمويل غير المخصص مقارنة بتمويل التنمية القائم على المشاريع أو التمويل الإنمائي القطاعي.

54 - ويعكس استمرار انخفاض حصة دعم الميزانية في المساعدة الإنمائية الرسمية تحديات معقدة لدى مقمّي الدعم ومتلقيه على حد سواء. وغالبا ما يعرب الشركاء في التنمية عن مخاوفهم بشأن قدرات الإدارة المالية العامة وأطر المساءلة الفعالة في البلدان النامية، حيث من المحتمل أن يؤدي الفساد في نظم المشتريات العامة إلى تآكل الدعم العام أو السياسي للمساعدة الإنمائية الرسمية، الأمر الذي يعرض التزامات التمويل مستقبلا للخطر. وتواجه البلدان النامية مشروطيات مثل الإصلاحات المعقدة في مجال الحوكمة والأطر الصارمة لتقييم الأداء. وغالبا ما تخلق هذه المتطلبات أعباء كبيرة على صعيد الإبلاغ، في حين أن التعليق المتكرر لدعم الميزانية لاعتبارات سياسية يؤدي إلى مزيد من عدم اليقين. ويتطلب تسخير الإمكانيات الكاملة لدعم الميزانية إجراء تحليل إضافي للسياقات التي يكون فيها دعم الميزانية هو الأنسب، والموازنة الدقيقة بين تدابير المساءلة والمرونة التي تجعل هذه الطريقة تكتسب قيمة في المقام الأول.

55 - واكتست طريقة توزيع الأموال المخصصة والتسهيلات أهمية على مدى العقود الماضية، ويرجع ذلك جزئياً إلى نهجها الذي يركز على النتائج، مما يساعد الشركاء في التنمية في الحفاظ على الدعم المحلي للالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأدى تعاظم دور الأموال المخصصة والتسهيلات، مقترنا بما يترتب عليه من تحايل على ميزانيات البلدان النامية، إلى توليد مخاوف بشأن ملكية البلدان والمواءمة مع الأولويات القطرية وليس مع أولويات الجهات المانحة. كما يمكن أن يؤدي إنشاء أنظمة موازية للتمويل والإدارة، إلى جانب مجالات التركيز الضيقة، إلى عدم التوافق مع الأطر المؤسسية القائمة. وأدى ذلك إلى دعوات لزيادة المساهمات الأساسية لمقدمي التمويل الإنمائي المتعدد الأطراف، وتحسين تعزيز النظم والقدرة على تقديم الخدمات. وفي الفترة بين عامي 2011 و 2019، لم يولد كل دولار أنفقته الصناديق الرأسوية سوى سنتين سنتا من الدعم المباشر، مقابل ما ولّده المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وقدره 170 سنتا لكل دولار من الدعم المباشر. وتثير هذه الثغرة في الكفاءة أسئلة مهمة حول الهيكل الأمثل لآليات تمويل التنمية.

56 - وزاد أيضا الاهتمام بالاستفادة من التمويل الخاص واستخدام التمويل المختلط منذ عام 2015. غير أن المبالغ التي خُشدت من القطاع الخاص من خلال أنشطة التمويل المختلط من القطاع الرسمي، ورغم أنها نمت نموًا مطردًا، لا تزال أقل بكثير من التوقعات. وحتى الآن، حشد التمويل المختلط حوالي 230 بليون دولار فقط⁽³⁹⁾. ومع التركيز في الغالب على أحجام التمويل الخاص الذي يتم تعبئته، عوضا عن

(39) انظر <https://www.convergence.finance/blended-finance#definition>

التركيز على الأثر، كان الاتجاه السائد في أنشطة التمويل المختلط أيضاً نحو تفضيل أنماط المخاطر المنخفضة في البلدان متوسطة الدخل. ووفقاً للدراسة الاستقصائية لمنتهى التعاون الإنمائي لعام 2024، أفادت نسبة 19 في المائة فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية ونسبة 17 في المائة من أقل البلدان نمواً ونسبة 19 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية بأن التمويل المختلط هو شكل شائع الاستخدام من أشكال تمويل التنمية مقابل 37 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

57 - ولتحقيق إمكانات التمويل المختلط، بما في ذلك في السياقات الصعبة حيث تكون الاحتياجات لدعم تعبئة رأس المال الخاص أكبر، تبرز الحاجة إلى اتباع نهج جديد إزاء التمويل المختلط - نهج يتحول من البحث عن المشاريع الأكثر قابلية للتمويل إلى البحث عن تحقيق الأثر. وسيطلب ذلك مواءمة أوثق مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً للعمل المناخي، بما في ذلك إمكانية العمل مع مؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية في البلدان التي لديها هذه المؤسسات. ويشمل ذلك أيضاً تصميم طرائق تضمن تقاسم المخاطر والعوائد على السواء بشكل عادل، كما دعت إلى ذلك خطة عمل أديس أبابا، مثل الآليات التي تسمح للشريك في القطاع العام بالمشاركة في الجانب المالي. ويمكن أن يؤدي توحيد دفاتر الشروط وأطر العمل لتقييم كل من العائدات المالية والأثر الإنمائي إلى خفض تكاليف المعاملات والتعجيل بنشر التمويل المختلط في المجالات العالية الأثر.

58 - وتسلط التحولات في طرائق التنمية الضوء على الحاجة إلى فهم أفضل لدور مختلف أنواع التعاون الإنمائي وطرائقه وميزتها النسبية (لتحقيق أقصى استفادة من أوجه التآزر وتجنب الازدواجية)، وإلى تركيز كل منها على المجالات التي يمكن أن يكون لها أعظم أثر في التنمية المستدامة. وهذا يتطلب الحصول على صورة واضحة للمشهد العام للتدفقات وكذلك الظروف السائدة في البلدان، والاتفاق على ماهية الأثر الإنمائي، واستخدام الأدلة على الأثر لتوجيه خيارات التخصيص على مستوى طرائق التنفيذ.

59 - التوصية السياساتية:

- مواصلة بناء قاعدة الأدلة على فعالية طرائق التعاون الإنمائي وأثرها الإنمائي في ظل سياقات وظروف مختلفة لوضع أطر محسنة للاستخدام الفعال للطرائق المختلفة، مثل التمويل المختلط.
- استخدام أو اعتماد طرائق وأدوات للتعاون الإنمائي تحترم السياقات الفريدة للبلدان النامية، وتتماشى مع أولوياتها واحتياجاتها، وتعزيز استخدام النظم القطرية وأطر النتائج لتحسين الفعالية والملكية.
- مواصلة تعزيز قدرات الإدارة المالية العامة وأطر المساءلة الفعالة في البلدان النامية.

سادسا - مبادئ التعاون الإنمائي الدولي الفعال والعالي الجودة والعظيم الأثر

60 - تم تطوير مبادئ مختلفة على مدى العقود الماضية في شتى المحافل لتوجيه الاستخدام الفعال من قبل مختلف الجهات الفاعلة للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التعاون الإنمائي الدولي. وهي تشمل المبادئ العامة المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، وتلك المنصوص عليها في تعريف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمساعدة الإنمائية الرسمية والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وتلك التي توجّه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومبادئ التمويل المناخي، ومجموعات مختلفة من المبادئ الخاصة بالتمويل المختلط.

61 - غير أن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي تظهر أن الالتزام بهذه المبادئ قد تراجع منذ عام 2015. وهذا يبرز الحاجة إلى ضمان التعاون الإنمائي الفعال بوصفه نهجا استراتيجيا والتزاما مشتركا يتردد صدها لدى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المشاركة في تدخلات التعاون الإنمائي اليوم، بما في ذلك الجهات المانحة التقليدية والشركاء من الجنوب، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والنظام الأوسع للمصارف الإنمائية العامة التي تعمل عبر الحدود، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول مثل المؤسسات الخيرية. ونظراً للاعتراف الواسع باستمرار أهمية المبادئ القائمة، فإنه يدعو أيضاً إلى إعادة تقييم تفسيرها وتطبيقها في السياق الراهن، وإلى إصلاح هيكل التعاون الإنمائي لتعزيز الرصد والمساءلة.

62 - تشتمل معظم مبادئ التعاون الإنمائي على قواسم مشتركة تؤكد أهمية ملكية البلدان والمواءمة والتماكك بين الشركاء في التنمية. فعلى سبيل المثال، تنعكس هذه المبادئ في مبادئ الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، إلى جانب التركيز على النتائج والشفافية والمساءلة المتبادلة. وأدى تطور مشهد التعاون الإنمائي منذ خطة عمل أديس أبابا، ولا سيما مع تزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى ظهور أبعاد جديدة. وأعدت وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2019 تأكيد مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتمثلة في احترام سيادة الوطنية والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة وعدم المشروعية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة.

63 - وتُظهر البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية لمنتمدى التعاون الإنمائي أن 83 في المائة من البلدان النامية في عام 2024، حددت الملكية القوية للبلدان بوصفها عاملاً رئيسياً يقود التغييرات الإيجابية في التعاون الإنمائي في بلدانها. غير أن المفاهيم التقليدية لملكية البلدان، رغم أنها مفاهيم أساسية، قد أثبتت عدم كفايتها في تحقيق نتائج إنمائية حقيقية مدفوعة بالطلب. وتدل التجربة على أن الجهود الحالية على صعيد الملكية لا تضمن المواءمة مع احتياجات البلدان وأولوياتها، لأن مخصصات التمويل غالباً ما تظل تعبر عن أولويات الجهات المانحة عوضاً عن الأهداف الإنمائية الاستراتيجية للبلدان النامية. ويتجلى هذا الاختلال بشكل خاص، على سبيل المثال، في التمويل المناخي، حيث قد تعطي البلدان الضعيفة الأولوية لتدابير التكيف على جهود التخفيف، لكنها تجد نفسها مقيّدة بأولويات التمويل التي تحركها الجهات المانحة.

64 - وتمتد قيادة البلدان إلى ما هو أبعد من الملكية التقليدية من خلال التأكيد على دور البلدان النامية في تشكيل المبادرات الإنمائية مباشرةً. ويتطلب هذا التطور تحولاً جوهرياً في ديناميات القوة، مع تولي البلدان النامية زمام المبادرة في تحديد الأولويات وتصميم التدخلات وتحديد نهج التنفيذ. وتصبح هذه القيادة بالغة الأهمية بشكل خاص في مواجهة التحديات المعقدة مثل تغير المناخ والتأهب للجوائح والتحول الرقمي، حيث يكون السياق المحلي والأولويات المحلية ضرورية لتحقيق استجابات فعالة⁽⁴⁰⁾. وأكدت التجارب الأخيرة مع الأزمات العالمية على أهمية قيادة البلدان في مجال التعاون الإنمائي. ولقد حققت البلدان التي أظهرت قيادة قوية في تنسيق الدعم الدولي ومواءمته مع الأولويات الوطنية نتائج أفضل في التصدي للأزمات والتعافي منها⁽⁴¹⁾.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2022 Development Cooperation Forum (40)
(DCF) Survey Study: Navigating COVID-19 recovery and long-term risks

(41) المرجع نفسه.

65 - وبرز تعزيز اتساق السياسات كمبدأ حاسم آخر يعزز قيادة البلدان. فالطبيعة المترابطة للتحديات العالمية تتطلب أن يتجاوز التعاون الإنمائي النهج المعزولة القائمة على المشاريع إلى حلول نظامية أكثر تكاملاً. ويجب أن يحرص الشركاء في التعاون الإنمائي على أن تدعم سياساتهم في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا وحماية البيئة دعماً فعالاً - بدلاً من أن تقوض - أهداف التعاون الإنمائي. ويتطلب ذلك تحديد الحالات التي قد تضر فيها السياسات المحلية أو الدولية بالنتائج الإنمائية في البلدان النامية ومعالجتها استباقياً.

66 - وقد يستدعي اعتماد أهداف التنمية المستدامة وكذلك ما يطرأ من تغيرات في السياق العالمي، بما في ذلك زيادة المخاطر النظامية، إعادة صياغة المبادئ بطريقة تعترف بالآثار المترتبة على هذه التغيرات في نهج التعاون الإنمائي. فعلى سبيل المثال، أكدت المخاطر النظامية المتزايدة ضرورة تعميم مراعاة القدرة على الصمود والنظر في جميع أبعاد الاستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) في تدخلات التعاون الإنمائي - مع مراعاة المفاضلات المحتملة التي قد تترتب على الخيارات السياساتية في مجال ما على مجالات أخرى، وكذلك قدرة أنظمة تمويل البلدان على تحمل الصدمات مستقبلاً. ويجري استخدام أطر التمويل الوطني المتكاملة لتعميم هذا النهج في رسم سياسات التمويل على المستوى الوطني، وثمة مجال لزيادة تعزيز استخدامها⁽⁴²⁾.

67 - التوصيات السياساتية:

- وضع مبادئ منقحة ومبسطة وشاملة للتعاون الإنمائي الفعال.
- الارتقاء بقيادة البلدان لتتجاوز حدود الملكية التقليدية، بسبل منها دمج محتلم أو مواءمة أقوى لاستراتيجيات التنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية الوطنية وأطر التمويل الوطني المتكاملة، والتي ينبغي أن تكون أساس قرارات التخصيص على المستوى القطري للتعاون الإنمائي.
- تعزيز اتساق السياسات كمبدأ حاسم يعزز قيادة البلدان.

سابعاً - إصلاح هيكل التعاون الإنمائي الدولي: نحو مزيد من الاتساق والتأثير لتحقيق التنمية المستدامة

68 - يستدعي التعقيد المتزايد للتعاون الإنمائي الدولي، إلى جانب استمرار عدم التوافق بين طرائق التعاون واحتياجات البلدان النامية وأولوياتها المتغيرة، إجراء إصلاحات جوهرية في هيكل التعاون الإنمائي. وأصبحت القدرة على تعبئة وتنسيق أشكال مختلفة من التعاون الإنمائي - بما في ذلك الموارد المالية، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين - بالغة الأهمية على نحو متزايد في الوقت الذي تسعى فيه البلدان إلى تحقيق التنمية المستدامة وسط تحديات عالمية متداخلة.

69 - ويجب أن يمكن الهيكل الذي تم إصلاحه البلدان النامية من التنسيق الفعال بين مختلف الشركاء والموارد من أجل تحقيق أولويات التنمية المستدامة. كما يجب أن يقوم بتيسير مواءمة أفضل بين تدفقات التعاون واحتياجات البلدان وأولوياتها، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز المساءلة المتبادلة، وتعزيز اتساق السياسات بين مختلف أشكال التعاون الإنمائي. ويتطلب ذلك إحداث تغييرات منسقة على مستويات متعددة -

(42) انظر https://inff.org/assets/DESA_deep_dives/inffs-and-dc.pdf

تعزيز الاستراتيجيات التي تمتلك البلدان زمامها وتقودها وآليات التنسيق الوطنية، وتعزيز منصات التعاون الإقليمي، وتحديث المؤسسات والمنديات العالمية لتلبية الاحتياجات راهنا ومستقبلا بشكل أفضل.

ترشيح الهياكل على الصعيد الوطني

70 - يظل التنسيق الفعال الذي تقوده البلدان هو الأساس لمواءمة التعاون الإنمائي الدولي مع الأولويات والاحتياجات الوطنية. وتؤكد الأدلة المستقاة من الدراسة الاستقصائية لمنندى التعاون الإنمائي لعام 2024 التقدم المحرز والتحديات المستمرة في إنشاء آليات تنسيق قوية.

71 - ويجب أن تكون الخطط التي تمسك جهات وطنية بزمامها وتقودها والتي تجمع بين المساهمات المحددة وطنيا وأطر التمويل الوطني المتكاملة وغيرها من الخطط أساساً للتنسيق. وينبغي أن تُحدّد هذه الخطط تقييمات الاحتياجات والاستراتيجيات (أي على النحو المبين في أطر التمويل الوطني المتكاملة)، بما في ذلك المجالات التي يمكن أن يساهم فيها الشركاء في التنمية على أفضل وجه في أولويات التنمية المستدامة الوطنية، أي من خلال سياسات التعاون الإنمائي الوطنية. ولقد خلصت الدراسة الاستقصائية لمنندى التعاون الإنمائي لعام 2024 إلى أن 61 في المائة من البلدان النامية المستجيبة لديها شكل من أشكال سياسات التعاون الإنمائي الوطنية، ولكن تظل هناك ثغرات قائمة في القدرات على التصميم والتنفيذ. وحيثما وجدت خطط وطنية للتعاون الإنمائي، فإنها تشرك الشركاء بفعالية وتعزز استخدام النظم القطرية وأطر النتائج. وينبغي أن تقيّم الدراسات الاستقصائية لإطار التعاون الإنمائي مستقبلا مدى اندماج سياسات التعاون الإنمائي الوطنية في استراتيجيات التنمية والتمويل الوطنية، مثل المساهمات المحددة وطنيا وأطر التمويل الوطني المتكاملة، وكذلك مدى تكامل واتساق آليات التخطيط هذه.

72 - وبرزت منصات التنسيق التي تقودها البلدان، مثل المنديات الوطنية للتعاون الإنمائي، وآليات التنسيق التي أنشئت في سياق أطر التمويل الإنمائي المتكاملة، ومؤخراً المنصات القطرية التي تقودها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بوصفها أدوات هامة لترجمة السياسات إلى ممارسات. ويتبين من التجربة أنه لا يوجد حل تنسيق واحد يناسب الجميع. فالبلدان تقوم بتكييف نهجها بناء على السياق والاحتياجات والأولويات المحددة. وتُظهر المقابلات المتعمّقة مع البلدان النامية في إطار الدراسة الاستقصائية لمنندى التعاون الإنمائي لعام 2024 أن بعضها يستخدم نهجا منهجية مع المنديات على المستوى الوزاري تدعمها أفرقة عاملة فنية، بينما يفضل بعضها الآخر ترتيبات ثنائية مرنة أو تنسيقاً مخصّصاً.

73 - وتتباين فعالية المنصات المختلفة إلى حد كبير. وتظهر الدراسة الاستقصائية لمنندى التعاون الإنمائي لعام 2024 أن 62 في المائة من البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية قد أنشأت شكلاً من أشكال منديات التعاون الإنمائي الوطنية، ولكن 38 في المائة فقط أبلغت عن مستوى عالٍ من الفعالية في التنسيق. وتعكس هذه الفجوة القيود في مجال القدرات والتعقيد المتزايد لمشهد التعاون الإنمائي. ويجب أن تستوعب نماذج التنسيق التقليدية المصمّمة للمانحين الثنائيين والوكالات المتعددة الأطراف الآن مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشركاء من الجنوب والشركاء من القطاع الخاص والحكومات المحلية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، بما يجمع بشكل فعال بين المانحين التقليديين والشركاء في التنمية غير التقليديين في إطار حوار متماسك.

74 - ويعتمد النجاح في اتباع هذه النهج على عدة عوامل، بما في ذلك: خطة واستراتيجية تمويل تمتلك جهات وطنية زمامها وتقودها وقيادة قطرية قوية، وآليات حوار شاملة تشرك مختلف أصحاب المصلحة مع الحفاظ على التوجه الاستراتيجي، وقدرة مؤسسية قوية للتنسيق والرصد. ووفقاً لأولويات البلد، قد تتطلب هذه المنصات أيضاً تحليلات وتشخيصات مشتركة بقيادة البلد، وخطط إعداد الاستثمارات والمشاريع للمعاملات القابلة للاستثمار والمشاريع قيد التنفيذ. ويمكن لهذه المنصات، بوجود خطط مملوكة وطنياً في صميمها، أن تدعم تبادل المعارف والتعلم المتبادل، وتعزز تقسيم العمل بأشكال أكثر فعالية بين الشركاء في التنمية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

75 - ومنذ عام 2015، أحرزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدماً مهماً في مواجهة التحديات في مجال التنسيق. ويُظهر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهو الأداة الرئيسية للجمعية العامة لتقييم التعاون الإنمائي للأمم المتحدة، تحسن المواءمة بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو المبين في أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والاحتياجات والأولويات الوطنية، حيث أبلغت نسبة 94 في المائة من البلدان النامية عن مواءمة وثيقة في عام 2023، مقابل نسبة 81 في المائة في عام 2019. وقد تُرجمت هذه المواءمة إلى دعم أكثر فعالية من الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أكد 96 في المائة من البلدان المضيفة هذه الفعالية. وعزز نظام المنسق المقيم الذي تم تجديده من الاتساق وفقاً لكل من البلدان المضيفة والبلدان المساهمة (84 في المائة و 83 في المائة على التوالي)⁽⁴³⁾. غير أنه لا تزال هناك تحديات قائمة في تبسيط الأنشطة المشتركة، وضمان الاتساق على مستوى المنظومة، وزيادة الاتساق مع الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة.

76 - التوصيات السياسية:

- دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز منصات التنسيق المملوكة للبلدان والخاضعة لقيادة وطنية وتوجد خطط تمتلك البلدان زمامها وتقودها في صميمها، بحيث تجمع بين جميع الشركاء بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية العامة الأخرى، والشركاء الثنائيين، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني.
- تعزيز استخدام النظم القطرية وأطر النتائج.

المنصات والنهج الإقليمية

77 - يؤدي التعاون والتنسيق الإنمائي الإقليمي دوراً مكملاً للآليات الوطنية. ومع تطور أنماط التجارة الدولية، أصبحت النهج الإقليمية ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية الساعية للوصول إلى أسواق جديدة والانتقال إلى قطاعات ذات قيمة أعلى في سلسلة القيمة العالمية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية الأصغر حجماً التي تقتصر إلى حجم السوق المحلية الكافي لجذب استثمارات واسعة النطاق بشكل مستقل أو تبرير الارتقاء الصناعي.

(43) انظر الموجز غير الرسمي للنتائج الرئيسية لتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/79/72/Add.1-E/2024/12/Add.1)، متاح عبر الرابط التالي:

<https://ecosoc.un.org/sites/default/files/2024-05/2024-QCPR-SG-report-summary.pdf>

78 - ويمكن أن تساعد منتديات التعاون الإقليمي في تعزيز الاتفاقات التجارية الإقليمية، وتسهيل الاستثمار عبر الحدود، وتطوير البنية التحتية المشتركة، وتمكين المفاوضات المشتركة. كما أن التنسيق الإقليمي لتدابير السياسة الصناعية، مع التركيز على قطاعات مستهدفة، يمكن أن يساعد في تقليل القدرة الإنتاجية الزائدة عن الحاجة مع تحسين عوائد الاستثمار.

79 - وتمتد قيمة المقاربات الإقليمية إلى ما هو أبعد من التنسيق الاقتصادي لتشمل معالجة التحديات البيئية المشتركة، وإدارة الموارد العابرة للحدود، وتيسير تبادل المعارف بين البلدان التي تواجه تحديات إنمائية متشابهة. ويتطلب تحقيق هذه الإمكانيات معالجة القيود المفروضة على القدرات في المنظمات الإقليمية وتعزيز التنسيق بين آليات التعاون الإنمائي الإقليمية والوطنية والعالمية لتعزيز التكامل مع تجنب ازدواجية غير الضرورية في الجهود.

80 - التوصيات السياساتية:

- تعزيز تبادل المعارف والتعاون الإقليمي.
- تنسيق أقوى لمصارف التنمية الإقليمية مع الجهات الفاعلة الأخرى.

إصلاح الهيكل العالمي

81 - على الصعيد العالمي، يجب أن يحقق تحديث هيكل التعاون الإنمائي الدولي اتساقاً أكبر لأغراض التعاون الإنمائي الدولي، ولأدوار وإمكانيات مختلف الجهات الفاعلة والطرانق في المساهمة في تحقيقها. ويجب أن تجمع المنتديات المعززة للحوار حول السياسات وتبادل المعارف بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة التقليدية والناشئة، بطرق أكثر إنتاجية. ومع احترام الأغراض والطرانق المتميزة لمختلف أشكال التعاون الإنمائي، ينبغي للشركاء العمل على الحد من التجزؤ غير الضروري وتكاليف المعاملات، وضمان قيادة جهود التنمية من خلال الأولويات والاستراتيجيات الوطنية.

82 - وينظر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية لعام 2025 في السبل الكفيلة بتعزيز هيكل التعاون الإنمائي العالمي. وهذا يشمل تعزيز منتدى التعاون الإنمائي باعتباره منتدى عالمياً متعدد أصحاب المصلحة يجتمع فيه جميع الشركاء في التنمية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، لتنفيذ مهمته الأصلية المتمثلة في "استعراض الاتجاهات السائدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والتمويل وزيادة الاتساق بين الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها مختلف الشركاء في التنمية، وتعزيز الصلات بين أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بوضع المعايير وأعمالها التنفيذية". ويجب أن يكون منتدى التعاون الإنمائي بمثابة حيز فعال للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من أجل القيام بما يلي:

- مواهمة التعاون الإنمائي مع احتياجات البلدان وأولوياتها، بما يشمل تقييم الطريقة التي تؤثر بها مختلف أشكال الدعم على مسارات التنمية؛ وتعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات الفاعلة والأنشطة المتنوعة وإعادة بناء الثقة في التعاون الإنمائي الدولي.
- تبادل التجارب والدروس المستفادة على صعيد طرائق التعاون، مع التركيز على تعزيز تولي البلدان القيادة. وينبغي أن يشمل ذلك تبادل المعارف حول مدى ملاءمة طرائق التنفيذ (مثل دعم الميزانية والتمويل المختلط) في سياقات مختلفة. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً تبادل النهج المتبعة في استخدام منتديات التنسيق تكون الخطط الوطنية في صميمها لحشد التعاون الإنمائي وإدارته.

- استعراض المجموعات الحالية من مبادئ التعاون الإنمائي الدولي الفعال وتوفير منصة للعمل على تحديث المبادئ والتوجيهات بشأن تنفيذها وتطبيقها بمرونة، وفقاً لسياقات البلدان واحتياجاتها وأولوياتها.
- تعزيز الرصد والمساءلة من خلال الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول قياس الأثر الإنمائي، وتحسين الأطر لاستيعاب التعاون المالي وغير المالي مع تعزيز ملكية البلدان وقيادتها.
- تعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال توثيق الإصلاحات الناجحة في مجال اتساق السياسات ودراسة الطريقة التي تؤثر بها السياسات والنهج المختلفة في قدرة التعاون الإنمائي الدولي على دعم الأولويات الإنمائية للبلدان، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الضعيفة؛ وتشجيع البلدان المتقدمة النمو على إدراج تقييمات حول كيفية توافق سياساتها التجارية والمالية والتكنولوجية والبيئية مع أهداف وممارسات تعاونها الإنمائي وتأثيرها عليها في تقاريرها الوطنية الطوعية.

ثامنا - خاتمة

- 83 - يواجه التعاون الإنمائي الدولي تحديات أساسية في تلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. وعلى الرغم من الارتقاء القياسي للمساعدة الإنمائية الرسمية، تظهر أنماط التخصيص الحالية عدم اتساق مع أهداف البلدان النامية واحتياجاتها في مجال التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان الأكثر ضعفاً. وقد يطغى التركيز المتزايد على الأولويات العالمية على الاحتياجات الإنمائية التي تحددها البلدان وأهداف التنمية المستدامة. ولقد أدى التحول عن أولويات البلدان إلى الاستجابات المناخية والإنسانية، إلى جانب انخفاض حصة المنح، إلى تقليص الموارد المتاحة للتنمية في الأجل الطويل.
- 84 - ولقد تنوع المشهد مع وجود جهات فاعلة وشراكات ونهج جديدة، مما أتاح للبلدان فرص الوصول إلى أشكال مختلفة من الدعم، ولكنه زاد أيضاً من التجزؤ. وتُظهر التجربة أن مبادئ التعاون الإنمائي الفعال - ليس أقلها تولي البلدان القيادة والمواءمة مع الاحتياجات والأولويات الوطنية - لا تزال ذات أهمية بالغة، ولكن يمكن تحديثها لتعكس بشكل أوضح السياق العالمي المتغير، مثل أهمية القدرة على الصمود، في مجمل طرائق التعاون الإنمائي.
- 85 - وتستدعي هذه التحولات إجراء إصلاحات جوهرية تتجاوز السياسات والممارسات التقليدية لضمان قيام التعاون الإنمائي الدولي بجميع أشكاله بدعم قيادة البلدان وأولوياتها والأثر الإنمائي بشكل فعال. ويوفر منتدى التعاون الإنمائي والمؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية في عام 2025 فرصاً حاسمة لتنشيط الالتزامات القائمة مع تكييف السياسات والممارسات لمواجهة التحديات الناشئة من أجل زيادة جودة التعاون الإنمائي الدولي وفعاليتيه وأثره.